عنه اذ لو كان منكرا لما سكت عنه لان سكوته عن المنكر مع كمال التمكن
المذكورة لا يجوز واعلم انه لا تعارض في فعله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
التعارض بين الامرين هو تنافيهما على وجه يمنع كل واحد منهما
مقتضاه صاحبه ولا يتصور التعارض بين الفعلين بحيث
يكون احدهما ناسخا للآخر او مخصصا له لانهما ان لم تتناقض
احكامهما فلا تعارض وان تناقضت فكذلك اذ نسخ الخصوص والتخصيص
لان الفعلين اذا تعاقبا وتقابلا متباينين ويجوز ان
يكون الفعل في وقت واجبا وفي مثل ذلك الوقت بخلافه
بحيث يقطع بتأخر احدهما فيمكن التأسي به صلى الله عليه وعلى آله وسلم
فيهما فيكون متعبدا بالفعل في وقت وبالترك في آخر
الا ان يكون مع الفعل الاول قول يقتضي تكراره فان الفعل
الثاني قد يكون ناسخا لذلك القول لا للفعل فتأمل
بخلاف القولين او القول والفعل والاقوال في حق تعارض قولان
او قول وفعل فالمتأخر ناسخ ان تراخا وقتا عن العمل بالاول اليه
او خصص ان لم يتراخ فان جهل التاريخ فلم يعلم ايهما متأخر
فالترجيح حينئذ يرجع اليه وسيأتي وجوهه في

## باب ان

باب ان شاء الله تعالى وطريق الى العلم بالسنة باقسامها
الاخبار وهي جمع خبر وسيأتي حقيقة الخبر ان شاء الله تعالى
وهي اي الاخبار قسمان متواتر واحاد لان الخبر اما يفيد
بنفسه العلم بصدقه او لا فالاول المتواتر والثاني الاحاد وهو
الذي لا يفيد بنفسه العلم بصدقه فالمنقسم وهو ما اراد
نقلته على ثلاثة نوع من الآحاد فلا واسطة بين
المتواتر والآحاد فالمتواتر التواتر في اللغة تتابع امور
واحد بعد واحد بفترة من الوتر ومنه ثم ارسلنا
رسلنا تترا اي شيئا بعد شيء مع فترة وفي الاصطلاح
خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه قوله خبر جماعة
احتراز من خبر الواحد وان افاد العلم كالمحفوف بالقرائن
فانه لا يسمى متواترا وقوله يفيد بنفسه ليخرج خبر جماعة
عرف صدقهم لا بنفس الخبر بل بالقرائن الزائدة على ما لا
ينفك الخبر عنه والاحصر لعدده في مقدار معين على
الصحيح بل هو ما افاد العلم الضروري فلا يتعين له
عدد بل يختلف ذلك باختلاف الوقائع والمخبرين

Copyright © King Saud University